

المخلص التنفيذي

يتكون تقرير الكويت للتنافسية في إصداره السابع من أربعة فصول رئيسية؛ يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول الوضع الحالي للاقتصاد الكويتي، ومناخ البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة بأداء الأعمال في دولة الكويت، ويبدأ هذا الفصل بتقديم عرض مختصر للخصائص الرئيسية للاقتصاد الكويتي، تليها خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي، ولاسيما بالنسبة للنمو الاقتصادي والتضخم والمالية العامة والقطاع النقدي. كما يسلط الضوء على البيئة العامة للأعمال في دولة الكويت استناداً إلى مؤشرات البنك الدولي التي تبين أنها لا تزال تعاني من اختلالات تؤثر سلبياً على ممارسة الأعمال فيها.

أما الفصل الثاني، فهو مخصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية، حيث تبين أن الكويت تحتل المركز الرابع والثلاثون عالمياً في 2011-2012 في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل الكويت المرتبة الثامنة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وكانت الكويت قد احتلت عام 2010-2011 المركز الخامس والثلاثون عالمياً والمركز الثامن في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، كما هو مبين في الجدول التالي.

يعتمد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع، وفيما يتعلق بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، يتبين أن الكويت كانت قد احتلت المركز 36 عالمياً عام 2010 / 2011، وبذلك تحتل الكويت المركز 11 في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمركز الأخير خليجياً، أما في عام 2011/2012، فقد احتلت الكويت المركز 34 عالمياً والمركز العاشر في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، مع استمرارها في المركز الأخير خليجياً.

جدول 1: نتائج مؤشر التنافسية العالمية: 2011/2010 و 2011/2012

تغير الترتيب من عام 2011/2010		ترتيب عام 2012/2011		البلد
ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية	الترتيب العالمي	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية	الترتيب العالمي	
0	1	1	2	سنغافورة
1	3	2	14	قطر
-1	-2	3	16	النرويج
0	4	4	17	السعودية
0	-2	5	27	الإمارات العربية المتحدة
1	2	6	32	عمان
-1	0	7	33	إستونيا
0	1	8	34	الكويت
0	0	9	37	البحرين
0	-7	10	47	قبرص
0	-12	11	57	سلوفينيا
0	-9	12	69	جمهورية سلوفاكيا

اصبح الترتيب أسوأ

تحسن الترتيب

لم يتغير الترتيب

فيما يتعلق بمعززات الكفاءة، تبين بوضوح الأداء المتواضع للاقتصاد الكويتي في هذا المؤشر الثانوي حيث احتلت الكويت المركز 68 عالميا والأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية عام 2011/2010، والمركز 67 عالميا مع الاستمرار في المركز الأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في عام 2012/2011.

تبين أيضا أن ترتيب الكويت من حيث المؤشر الثانوي لعوامل الابتكار خلال العامين 2011/2010 و 2012/2011 قد شهد انحدارا ملحوظا على المستوى العالمي بستة مراكز (من المركز 60 في العام السابق إلى المركز 66 في العام الحالي)، مع الاستمرار في المركز 11 على مستوى الدول في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، كما تواصل احتلال الكويت للمركز الأخير خليجيا في هذا المؤشر.

خصص الفصل الثالث لتشخيص مخاطر المالية العامة لدولة الكويت من حيث النمو المقلق في مستويات الإنفاق العام، بصفة خاصة الإنفاق العام الجاري وذلك مقارنة بالنمو في الإيرادات العامة للدولة. فقد ترتب على المطالبات المستمرة برفع مخصصات الدعم وزيادة المرتبات وإقرار الكوادر لمختلف العاملين في الدولة، بغض النظر عن مدى استحقاقهم لها، إلى حدوث نمو هائل في الإنفاق الجاري للدولة، ومن المعلوم أن الإنفاق الجاري العام يتصف بعدم قابليته للتخفيض في المستقبل إذا ما طرأ طارئ يترتب عليه انخفاض الإيرادات العامة، حيث غالباً ما تلجأ الدول بشكل عام إلى خفض الإنفاق الرأسمالي في حال حدوث طارئ للإيرادات العامة لها، لأنه أسهل من حيث الآثار الاجتماعية والسياسية التي تترتب عليه. كما تضمن الفصل الثالث مجموعة من التنبؤات للمالية العامة في المستقبل خلال العشرين عاما القادمة في ظل عدة سيناريوهات لأسعار النفط الخام وبافتراض استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه والتي كشفت بوضوح عن طبيعة المخاطر التي يمكن أن تواجه المالية العامة لدولة الكويت في المستقبل. لذلك اقترح التقرير الآتي:

- لا بد وأن تسيطر الحكومة على إنفاقها العام حتى تتجنب مخاطر العجز الكبير إذا ما مالت أسعار النفط نحو التراجع إلى المستويات التي تناولتها سيناريوهات الأسعار المنخفضة للنفط، ولا يجب أن تستند الحكومة في تمويل هذا العجز على الاحتياطي المتراكمة في أوقات ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الميزانية لفوائض كبيرة، أو أن تلجأ الحكومة إلى السحب من صندوق الأجيال القادمة حيث أن أصول هذا القانون غير قابلة للسحب منها وذلك وفقا للمادة الثالثة من قانون صندوق الأجيال القادمة والتي تنص على أنه "لا يجوز خفض النسبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون (10% من إيرادات الدولة) أو أخذ أي مبلغ من "احتياطي الأجيال القادمة"، ومن ثم فإن هذه الأصول الاحتياطية غير قابلة للاستخدام من جانب الحكومة في أي وقت، ذلك أن السبب الأساسي لإنشاء صندوق الأجيال القادمة حسب ما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاءه بأنه وإن كان المال الاحتياطي العام للدولة يكون رصيда للمستقبل، إلا أنه "نظرا لما لوحظ من كثرة السحب من هذا لاحتياطي بصدور قوانين متعددة خلال كل سنة مالية بفتح اعتمادات إضافية وأخذ ما يغطيها منه، فقد أصبح لزاما تكوين احتياطي خاص لتأمين مستقبل هذه الأمة يبقى مخصصا للغاية العليا التي رصد من أجلها فلا يجوز المساس به".

- على الحكومة تحديد سلم واضح ونظام عادل لتحديد الراتب الأساسي للعاملين والعلاوات الاجتماعية، مع السماح بإعطاء علاوات إضافية ترتبط بطبيعة العمل الذي يؤديه العامل.
- أن على الحكومة ضرورة البحث عن حل طويل الأجل لضبط النمو في رواتب العاملين في الدولة وذلك من خلال تبني آلية علمية واضحة ومعتمدة لزيادة الأجور للعاملين في الدولة، تهدف إلى الحفاظ على القوة الشرائية لدخولهم، ونقل من اتجاههم نحو الإضراب من وقت لآخر، وهو ما يدخل في علم الاقتصاد في إطار ما يسمى بربط الأجور Wage indexation، بحيث تكون الزيادات في الرواتب عادلة ومبنية على أساس علمي، وأن تدرس الدولة في ذات الوقت الخيارات المختلفة لتحويل الجانب الأكبر من العمالة الوطنية نحو القطاع الخاص، حتى لو اضطرت إلى أن تقوم بتحويل الفرق بين الأجر الذي يتقاضاه العامل حالياً وأجره في القطاع الخاص، حيث أن ذلك يؤدي إلى الخفض في نفقات الباب الأول بصورة واضحة.
- لا بد من التأكد من وجود نوع من التوازن بين هيكل الرواتب والتعويضات المختلفة للعاملين في كل من القطاع العام والقطاع الخاص حتى لا تؤدي الفجوة في الرواتب بين القطاعين إلى إجهاد جهود الدولة الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص على استيعاب الداخلين الجدد من العمالة الوطنية إلى سوق العمل، والحيلولة دون حدوث هجرة للعمالة الوطنية من القطاع الخاص نحو القطاع العام، وكذلك لمساعدة جهود إحلال العمالة الوطنية محل الوطنية في القطاع الخاص.
- أن الحكومة لا بد وأن تبحث بجدية عن مصادر بديلة للإيرادات النفطية بحيث تتسع قاعدة مصادر الإيرادات العامة للدولة بما يساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المالية العامة للدولة.
- أن الحكومة ينبغي أن تقوم بمراجعة شاملة للنفقات المخصصة للدعم بكافة أشكاله، والذي يستهلك جانبا كبيرا من الإنفاق العام حالياً، حيث لا يحقق الهيكل الأساسي للدعم الحالي ولا طريقة توزيعه الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الدعم كسياسة لرفع مستويات الرفاه للفرد، حيث يقدم الدعم في معظم أشكاله لجميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم أو درجة استحقاقهم للدعم المقدم من قبل الدولة، وهو ما يخل بمبدأ العدالة في توزيع الإنفاق على الدعم بين مختلف الفئات الدخلية في المجتمع.

- أن الحكومة ينبغي أن تتظر بجدية أكبر في الأسلوب الحالي لتسعير السلع والخدمات العامة حيث يتم تقديم الكثير من السلع والخدمات العامة، إما مجاناً أو بتكاليف نقل بصورة كبيرة عن تكلفتها الحقيقية، بصفة خاصة الكهرباء والماء، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إفراط كبير في استهلاكها، ومن ثم هدر جانب مهم من الإنفاق العام للدولة، بحيث تعكس التسعيرة الجديدة للسلع والخدمات العامة التكلفة الحقيقية لإنتاجها أو الجانب الأكبر منها.
- ربما يكون من الأنسب أن تستبدل الدولة الدعم غير المباشر الذي تقدمه حالياً للسلع والخدمات المختلفة بأشكال أخرى للدعم أكثر عدالة وكفاءة في ترشيد استخدام السلع والخدمات المدعومة، على سبيل المثال يمكن استبدال النظام الحالي بالدعم النقدي للمستحقين عند مستويات دخلية محددة، أو بنظام الكوبونات التي تصرف للمستحقين للدعم لتمكينهم من الحصول على تلك السلع بصورة مباشرة.
- أن الحكومة ينبغي ان تبحث بجدية إعادة رسم الدور الذي تقوم به في النشاط الاقتصادي، والذي تم التعبير عنه بصورة صريحة في الخطة الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بحيث يتم تقليص ذلك الدور إلى أدنى حد وتفسح المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص لأن يلعب دورا اكبر في عملية انتاج وتقديم السلع والخدمات العامة، حتى تتمكن من السيطرة على إنفاقها العام وتوجيهه بصورة افضل نحو رفع مستويات تنافسية الاقتصاد الوطني.
- أن الحكومة ينبغي أن تتخذ خطوات جادة نحو تفعيل برنامج الخصخصة واطلاق قوى المبادرة أمام القطاع الخاص لكي يلعب الدور الأساسي كمنتج للسلع والخدمات وكموظف لقوة العمل الوطنية، وكذلك أن تعمل على تنقية بيئة الأعمال من القيود المختلفة، بصفة خاصة الإدارية والروتينية، ومما لا شك فيه أن توسيع قاعدة القطاع الخاص في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة سوف يساعد على تخفيف الضغوط على الباب الأول في الميزانية العامة للدولة، وسوف يمكن الدولة من إحداث التنويع المطلوب في مصادر الدخل.
- ان الحكومة لا بد وان تتظر بصورة اكثر جدية إلى الهيكل الضريبي الحالي وإعادة صياغته بالصورة التي تساعد على تنويع مصادر الإيرادات العامة وترفع من قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها العامة على نحو أكثر استدامة.
- ضرورة العمل على تنويع مصادر الناتج في الدولة من خلال تبني الاستراتيجيات التنموية البديلة للنفط، مثل مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، واتخاذ الإجراءات العملية المناسبة نحو وضع هذه الاستراتيجية

موضع التنفيذ، والتعامل بصورة أكثر فاعلية مع العوائق التي تحول دون تنفيذ هذه الاستراتيجية، ودعم الصناعات الوطنية والأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يمكن ان تحقق فيها الكويت ميزات نسبية مثل التسهيلات اللوجستية، وأنشطة إعادة التصدير، والشحن البحري، والإسراع في تنفيذ المشروعات العملاقة التي ترفع من القدرة التنافسية للكويت.

- أن الحكومة لا بد وأن تعمل على رفع كفاءة الدولة في إدارة الإنفاق العام والحرص على رفع كفاءة الإدارة المالية للدولة في ترشيد ذلك الإنفاق ووضع معايير أكثر صرامة في مراقبة أوجه الهدر المختلفة في الإنفاق والعمل على الحد منها.

- أن الحكومة لا بد وأن تعمل على رفع كفاءة الدولة في تحصيل إيراداتها حتى تتجنب الهدر الناجم عن الإيرادات المتأخرة في قطاعات مثل الكهرباء والماء والاتصالات، حتى لا تتراكم هذه الإيرادات على الممولين بما يعقد من إمكانية تحصيل الدولة لهذه الإيرادات والحد من حالات التدخل التشريعي لإلغاء هذه المستحقات المتراكمة للدولة.

خصص الفصل الرابع من التقرير لموضوع الفساد وتهديد هذه الظاهرة للتنمية، حيث يوجد إجماع في دولة الكويت على أن الفساد قد انتشر بشكل واضح في البلاد وعلى كافة المستويات، وفي العديد من قطاعات الدولة بما فيها العامة والخاصة، حيث قام الفصل بتقديم تحليل مقارن لأداء الكويت في العديد من المؤشرات المتعلقة بالشفافية مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، وعرض الفصل سياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010/2011 - 2013/2014 في مجال الإدارة العامة، وفي إطار تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وهي:

- تفعيل وتطوير الأطر التشريعية والآليات المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المجتمع والاقتصاد، بما يدعم التنمية ويحسن ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وبما يتوافق مع المتطلبات الدولية في هذا الخصوص.
- إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني النوعية في مجال الشفافية ومكافحة الفساد ودعم مبادراتها بخطة التنمية لبناء المؤشرات وغرس ثقافة وممارسات الشفافية والمساءلة الإيجابية في المجتمع والاقتصاد والإدارة العامة بالتعاون مع الأجهزة المعنية.

وقدم هذا الفصل عددا من الوسائل المستمدة من تجارب دولية والتي يمكن الاستعانة بها لتحقيق الأهداف المنشودة، مع التأكيد على أن ذلك لن يتحقق ما لم توجد إرادة سياسية جادة ومؤمنة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وخلق حالة من التوافق الحكومي والتشريعي حول ضرورة إنجاز كافة الملفات العالقة، وتغليب المصلحة الوطنية فوق كافة الاعتبارات السياسية والفئوية.

واختتم التقرير بعدد من التوصيات تستهدف رفع كفاءة إدارة الاقتصاد الكويتي من خلال رفع مستوى البنى التحتية من خلال الاستثمار في رأس المال المادي، وتحديث نظام التعليم لتطوير رأس المال البشري، وتوسيع البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا لتحسين رأس المال المتصل بالمعرفة، وتطوير بيئة الأعمال لتقوية القطاع الخاص، والتشديد على أخلاقيات الأعمال وقوانينها، وتعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية، كما قدم التقرير مجموعة من التوصيات لمحاربة الفساد ولتطوير عمل الأجهزة الحكومية و لرفع كفاءة المالية العامة للدولة.